خلال الربع الثاني من العام 2019

«كامكو»: أصول البنوك الخليجية تسجل 2.23 تريليون دولار

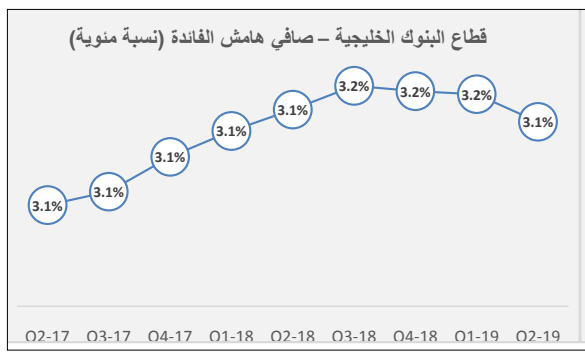

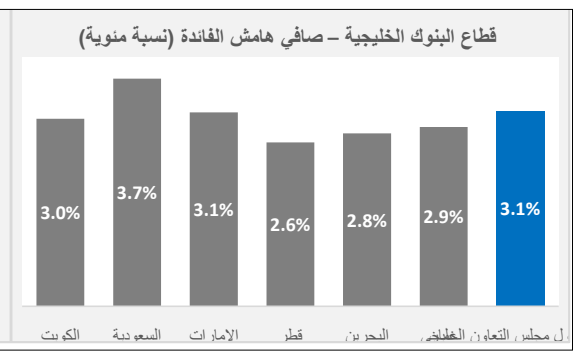

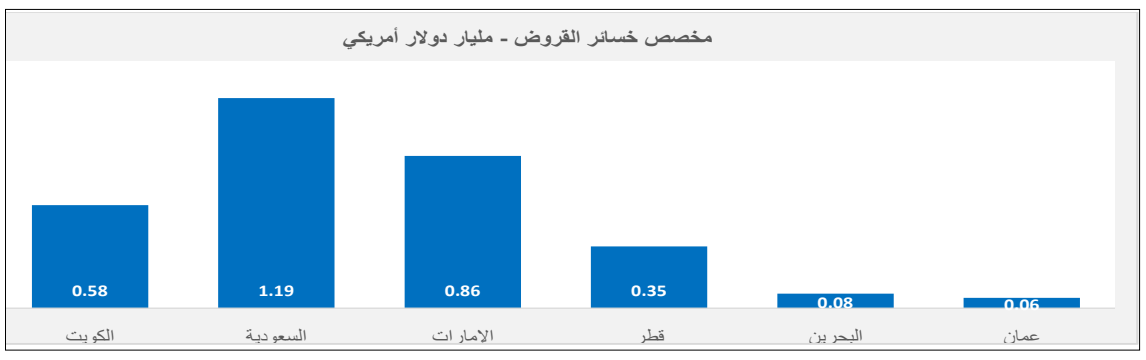

قال تقرير شركة كامكو عن أداء قطاع البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي سبتمبر 2019، لقد ارتفاع ايرادات الفائدة يدفع بالعائد على الائتمان واجمالي ايرادات قطاع البنوك الخليجية إلى الارتفاع:

وسجل قطاع البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي أحد أكبر معدلات نمو إجمالي الأصول خلال الربع الثاني من العام 2019 بقيمة اجمالية بلغت 2.23 تريليون دولار أمريكي. وسجلت الأصول نمواً على أساس ربع سنوي بنسبة 2.0 في المائة بينما بلغ معدل النمو السنوي 6.4 في المائة فيما يعد من أعلى المعدلات المسجلة على مدى الفترات الربع سنوية القليلة الماضية. ويعزى النمو في المقام الأول إلى نمو أصول البنوك التقليدية التي سجلت ارتفاعاً بنسبة 2.3 في المائة مقارنة بالربع السابق، بينما ارتفعت الميزانيات العمومية للبنوك الإسلامية بنسبة 1.3 في المائة.

أما على صعيد الربحية، فقد شهد صافي إيرادات الفائدة نمواً هامشياً بنسبة 0.6 في المائة على أساس ربع سنوي ليصل إلى 14.3 مليار دولار أمريكي خلال الربع الثاني من العام 2019 بعد أن شهد تراجعاً هامشياً خلال الربع الأول من العام 2019. من جهة أخرى، ظلت الإيرادات من غير الفائدة ثابتة عند مستوى 6.0 مليار دولار أمريكي مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي وهو الأمر الذي نتج عنه بلوغ اجمالي إيرادات البنوك 20.3 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2019، بنمو بلغت نسبته 0.5 في المائة. وأدى الارتفاع النسبي للأصول المدرة للدخل مقارنة بصافي إيرادات الفائدة إلى انخفاض هامشي في صافي هامش الفائدة من 3.16 في المائة في الربع الأول من العام 2019 إلى 3.13 في المائة في الربع الثاني من العام 2019

قطاع البنوك

يشمل هذا التقرير تحليل البيانات المالية التي تم الإعلان عنها من قبل 62 بنكاً مدرجاً في بورصات دول مجلس التعاون الخليجي عن الربع الثاني من العام 2019. وتم تجميع البيانات المصرفية الفردية على مستوى كل دولة منفردة حيث يوجد اختلافات هامشية في البيئة التنظيمية والإشرافية لكل منها. ونعتقد أن الرسوم البيانية والجداول تعكس بشكل ملائم طبيعة وهيكل النظم المالية والجهات الاشرافية والعمليات النقدية لكل دولة على حدة. وتتضمن أبرز الملاحظات الرئيسية بناء على تحليل أحدث البيانات المالية لقطاع البنوك الخليجية النقاط التالية:

إجمالي الأصول: ظل نمو إجمالي الأصول إيجابيا في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي مما أدى إلى تسجيل أحد أكبر معدلات النمو الفصلية خلال الربع الثاني من العام 2019. وعلى المستوى الفردي لكل دولة على حدة، تواصل الإمارات الاحتفاظ بأكبر حصة من إجمالي أصول البنوك المدرجة في دول مجلس التعاون الخليجي بقيمة بلغت 710 مليار دولار أمريكي أو ما يعادل نسبة 31.8 في المائة من إجمالي أصول البنوك الخليجية.

القروض إلى الودائع: انخفضت وتيرة نمو صافي القروض إلى 0.9 في المائة في الربع الثاني من العام 2019. وقامت البنوك المدرجة في سلطنة عمان، والتي كانت قد سجلت أعلى معدل نمو على أساس ربع سنوي في الإقراض في الربع الأول من العام 2019، بالإعلان عن تسجل أكبر معدل انخفاض في الربع الثاني من العام 2019 بنسبة 10.2 في المائة على أساس ربع سنوي. حيث أعلنت أربعة من أصل ثمانية بنوك مدرجة في سلطنة عمان عن انخفاض معدلات الإقراض، وكان النصيب الأكبر للتراجع على أساس ربع سنوي من نصيب بنك صحار (صحار الدولي) وبنك نزوى.

وتميزت البحرين بتسجيل أقوي معدل لنمو صافي القروض بنسبة 2.5 في المائة، تليها الإمارات والكويت بنسبة 2.1 في المائة و1.9 في المائة، على التوالي. أما على المستوى الفردي لكل بنك على حدة، سجل 20 من أصل 62 بنكاً مدرجاً في دول مجلس التعاون الخليجي انخفاضاً في صافي القروض خلال الربع الحالي. وفي الإمارات، سجل بنك الفجيرة الوطني أعلى معدل نمو في القروض بنسبة 6.6 في المائة، في حين سجلت البنوك الكبرى مثل بنك أبو ظبي الأول وبنك أبو ظبي التجاري معدلات نمو بلغت 4 في المائة (معدلة) و2.7 في المائة، على التوالي، واستقر صافي قروض بنك الإمارات دبي الوطني عند مستوى 91.2 مليار دولار أمريكي.

وفي الكويت، كان بيت التمويل الكويتي هو البنك الوحيد الذي سجل تراجع في صافي القروض بنسبة 1 في المائة، في حين تفوق أداء البنوك الصغيرة، وأعلن بنك وربة عن نمو محفظة القروض بنسبة 10 في المائة، في حين سجل بنك الكويت الدولي نمواً بنسبة 6.5 في المائة خلال هذا الربع. وكان نمو قروض بنك الكويت الوطني هامشياً بارتفاع بلغت نسبته 1.4 في المائة.

وظل نمو ودائع عملاء البنوك الخليجية إيجابياً في كافة دول مجلس التعاون الخليجي. ونتيجة لذلك سجلت البنوك الخليجية أسرع وتيرة نمو منذ الأربع العشرة الأخيرة بنسبة 2.3 في المائة، أي أربعة أضعاف النمو الذي تم تحقيقه بنهاية الربع السابق، ليصل إلى 1.68 تريليون دولار أمريكي. وسجلت البنوك السعودية أكبر معدل نمو للودائع بنسبة 3.3 في المائة، تليها الإمارات والكويت بنسبة 2.8 في المائة و2.2 في المائة، على التوالي، في حين سجلت البنوك القطرية أبطأ معدل نمو بنسبة 0.4 في المائة.

وأدى تسارع وتيرة نمو ودائع العملاء بالنسبة إلى صافي القروض إلى انخفاض نسبة القروض إلى الودائع للبنوك الخليجية. وسجلت البحرين أدنى نسبة قروض إلى الودائع خلال الربع، والتي تراجعت دون مستوى 70 في المائة بتسجيلها نمواً بنسبة 69 في المائة، تبعتها الكويت بنسبة 73.1 في المائة. من جهة أخرى، سجلت البنوك العمانية أعلى نسبة قروض إلى الودائع والتي بلغت 97.4 في المائة، تليها البنوك القطرية بنسبة 90.4 في المائة خلال الربع الثاني من العام 2019.

هامش الفائدة

بعد أن ظلت معدلات صافي هامش الفائدة للبنوك الخليجية مستقرة على مدار ثلاثة أرباع متتالية عند نسبة 3.2 في المائة، إلا انها شهدت تراجعاً هامشيا خلال الربع الثاني من العام 2019 لتصل إلى نسبة 3.1 في المائة في المتوسط. ويعزى هذا التراجع في المقام الأول إلى نمو الأصول المدرة للدخل والتي كانت كافية لتعويض نمو إيرادات الفائدة على خلفية ارتفاع متوسط أسعار الفائدة في دول مجلس التعاون الخليجي. وشهدت السعودية نموا متواصلاً على صعيد صافي هامش الفائدة على مدار الفصول العديدة الماضية على خلفية ارتفاع أسعار الفائدة. كما سجلت المملكة أعلى نسبة نمو في المنطقة عند 3.7 في المائة، تبعها كلا من الإمارات والكويت بنسبة 3.1 في المائة و3.0 في المائة، على التوالي.

خسائر القروض

شهدت مخصصات خسائر القروض الفصلية لقطاع البنوك الخليجية ككل ارتفاعاً حاداً حيث بلغت 3.1 مليار دولار أمريكي خلال الربع الثاني من العام 2019 مقابل 2.4 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2019. وارتفعت مخصصات خسائر القروض في كافة الدول الخليجية دون استثناء، وجاءت السعودية في الصدارة بارتفاع مخصصاتها بنسبة 115 في المائة مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي لتصل إلى 1.2 مليار دولار أمريكي خلال الربع الثاني من العام 2019. وسجلت جميع البنوك تقريبا نمو ثنائي الرقم لنمو قيمة مخصصات خسائر القروض باستثناء بنك الجزيرة الذي سجل انخفاضاً في الربع. وسجلت البنوك الكويتية ثاني أكبر زيادة لمخصصات خسائر القروض على أساس ربع سنوي والتي ارتفعت بنسبة 21.2 في المائة في الربع الثاني من العام 2019.

- **الكويت تسجل 2.2 بالمئة معدل نمو للودائع وتأتي خلف السعودية والإمارات**
- **1.9 بالمئة نسبة نمو صافي القروض في الكويت والبحرين تسجل اقوى معدل**
- **البنوك الكويتية سجلت ثاني أكبر زيادة لمخصصات خسائر القروض بنسبة 21.2 بالمئة**

«كيبكو» تشتري 1.2 مليون سهم في «الخليج للتأمين»

اجتماع سابق لـ"الخليج للتأمين"

أعلنت بورصة الكويت عن قيام شركة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو) بشراء 1.232 مليون سهم من أسهم رأسمال شركة مجموعة الخليج للتأمين.

وقالت البورصة في بيان على موقعها الرسمي أمس الأحد، إن عملية الشراء تمت خلال تعاملات يوم الخميس الماضي 5 سبتمبر 2019.

وأوضحت أن الشراء تم عن طريق أحد أعضاء مجلس الإدارة في "الخليج للتأمين" كأحد ممثلي "كيبكو" في المجلس.

وأفادت بأن الشراء تم لقاء سعر متوسط للسهم الواحد بلغت 653 فلساً؛ ما يعني أن قيمة الشراء الكلية تُقدر بنحو 804.7 ألف دينار.

الجدير بالذكر أن "كيبكو" تمتلك الحصة الأكبر في رأسمال "الخليج للتأمين" بنسبة تتجاوز 44 بالمائة بقليل، تليها حصة شركة فيرفاكس الشرق الأوسط المحدودة بنسبة 41.43 بالمائة.

ويمثل "كيبكو" في مجلس إدارة "الخليج للتأمين" 3 أسماء وهم: فرقد عبدالله الصانع (رئيس مجلس الإدارة)، فيصل حمد العيار (نائب الرئيس)، وخالد سعود عبدالعزيز (عضو). ويبلغ رأسمال "الخليج للتأمين" نحو 18.704 مليون دينار موزعاً على نحو 187.04 مليون سهم بقيمة اسمية تبلغ 100 فلس للسهم الواحد.

كانت أرباح الشركة ارتفعت 34.5 بالمائة في الربع الثاني من العام الجاري، لتصل إلى 4.37 مليون دينار، مقابل أرباح بقيمة 3.25 مليون دينار للفترة المماثلة من العام الماضي.

«زين» تُشارك الطلبة والطالبات في استقبال العام الدراسي الجديد

فريق زين مع الطلبة وإدارة المدرسة

نظّمت زين مجموعة من الزيارات الاجتماعية إلى بعض مدارس المرحلة الابتدائية، وذلك لمشاركة الطلبة والطالبات الأطفال وأولياء أمورهم وأعضاء الهيئة التدريسية في استقبال العام الدراسي الجديد 2019/2020.

وذكرت الشركة في بيان صحافي أن تنظيمها لمثل هذه الزيارات الاجتماعية في مُختلف المناسبات على مدار العام تأتي من منطلق حرصها على تفعيل استراتيجيتها للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة اتجاه القطاعات الحيوية المُختلفة وعلى رأسها قطاع التعليم، حيث تُجدد تعاونها مع جميع الجهات والمؤسسات الحكومية ومنها وزارة التربية والتعليم العالي بشكل مُستمر، وذلك لتبنّي المبادرات والمشاريع المختلفة التي تخدم المجتمع وتُسهم في نمائه.

وبينت زين أن الزيارات الاجتماعية التي نظّمتها قد شملت كل من مدرسة بدر الرفاعي الابتدائية للبنين ومدرسة بحرة الابتدائية للبنات، حيث قام فريق الشركة بمُشاركة كُل من الطلبة والطالبات الأطفال وأولياء أمورهم وأعضاء الهيئة التدريسية فرحة اليوم الدراسي الأول، وذلك من خلال توزيع الهدايا وتوفير خدمة التصوير الفوري لالتقاط الصور التذكارية الجميلة وتشجيعهم على استقبال العام الدراسي الجديد بالهمة والنشاط.

وفي إطار جهودها لاستقبال العام الدراسي الجديد، أعلنت زين مؤخّراً عن شراكتها الاستراتيجية للحملة التوعوية التثقيفية المُواكبة للعام الدراسي 2019–2020 للعام الثاني على التوالي، وهي الحملة التي تُنظّمها الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بوزارة الداخلية وتستهدف جميع المراحل الدراسية، وتضم العديد من الأنشطة والبرامج التوعوية التي ستمتد على مدار العام الدراسي الجديد.

وبينت الشركة أن دعمها لبرنامج الحملة سيستمر على مدار العام الدراسي الجديد 2019–2020، وهي تستهدف جميع المراحل الدراسية، ابتداءً من مرحلة رياض الأطفال، والمرحلة الابتدائية، والمرحلة المتوسطة، والمرحلة الثانوية، وحتى المرحلة الجامعية، وترتكز على خمسة عناصر أساسية: الثقافة المرورية، والتوعية بآفة المُخدّرات والمؤثرات العقلية، وحماية الأحداث وتوجيههم إلى الطريق الصحيح، والتعريف بالجرائم الإلكترونية وحدود الاستخدام الآمن لوسائل التواصل الاجتماعي، وتعزيز القيم في المجتمع للتعاون والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة وتعزيز الولاء للوطن.

«سلطان» يستكمل إجراءات التخارج من استثمارات بـ35 مليون دولار

أعلنت شركة مركز سلطان للمواد الغذائية عن استكمال الإجراءات الإدارية والقانونية الخاصة من تخارج إحدى شركاتها التابعة من استثمارات بقيمة إجمالية تبلغ 35 مليون دولار لصالح أحد المشترين.

وقالت "مركز سلطان" في بيان للبورصة أمس الأحد، إن الشركة الوطنية للطاقة، التابعة للمجموعة، قد قامت باستكمال الإجراءات الخاصة بتحويل حصتها البالغة 24 بالمائة من أسهم رأسمال شركة الخريف المتحدة القابضة.

بالإضافة إلى حصتها البالغة 24 بالمائة في المشروع المشترك (GC – 16) والتنازل عن جميع حقوقها الخاصة بهذين الاستثمارين لصالح المشتري.

وأوضحت "مركز سلطان" أن التخارج المُشار إليه سينتج عنه انخفاض في المطلوبات المتداولة اقتراضات بنكية بقيمة 10.4 مليون دينار، وانخفاض في المصاريف التمويلية السنوية بنحو 600 ألف دينار؛ مما سيؤثر إيجاباً على ربحية الشركة.

كانت أرباح الشركة تراجعت 69.2 بالمائة في الربع الثاني من العام الجاري، لتصل إلى 1.12 مليون دينار، مقابل أرباح بقيمة 3.65 مليون دينار للفترة المماثلة من العام الماضي.

«المزايا» تطرح وحدات جديدة للتأجير في مشروع «ريزيدانس الموالح»

جاسم الحضرمي

طرحت شركة المزايا القابضة مجموعة من الوحدات السكنية للتأجير في مشروعها "مزايا ريزيدانس"، المجمع السكني المتكامل والواقع في أهم المناطق الحيوية في العاصمة مسقط، في ولاية السيب بمنطقة الموالح، والمخصص بالدرجة الأولى للمواطن العُماني، وكافة أبناء دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك للمرة الأولى تماشياً مع الطلب المتواصل من قبل العديد من المواطنين الراغبين في السكن في هذا المشروع المتميز.

كما أعلنت المزايا القابضة عن إطلاق حملتها الترويجية مع بداية الموسم الجديد لتسويق مجموعة جديدة من الوحدات السكنية في مشروع "مزايا ريزيدانس"، حيث ستبدأ الحملة بمنصة ترويجية على مدار الفترة الممتدة من 5 ولغاية 18 سبتمبر الجاري في سيتي سنتر مسقط، وستتضمن الحملة عروض خاصة ومميزات عديدة مقدمة للجمهور العُماني والخليجي، للراغبين في السكن أو الاستثمار.

وفي هذه المناسبة حث جاسم الحضرمي، ممثل شركة المزايا القابضة في عُمان جميع المواطنين العُمانيين على ضرورة الاستفادة من هذه الفرصة والعروض التي تقدمها المزايا للراغبين في تملك وحدات سكنية في مشروع حيوي في مدينة مسقط، يوفر سكناً ملائماً ومتوافقاً مع طبيعة حياة الأسرة العمانية والخليجية من جهة، كما يوفر فرصاً استثمارية واعدة ذات عوائد مجدية ضمن القطاع العقاري من جهة أخرى.

ونوه الحضرمي إلى أن نسبة المبيعات في المشروع بمرحلته الأولى قد وصلت إلى 65%، وهو ما يعادل 100 وحدة سكنية وتجارية من أصل 149 وحدة متعددة المساحات، والتي تم تسليمها بالكامل لمُلاكها"، ودعا الحضرمي الجميع لزيارة المنصة الترويجية للشركة في سيتي سنتر مسقط أو زيارة شقة العرض في موقع المشروع والمؤثثة بالكامل لإعطاء المشترين تصور واضح حول الوحدات السكنية وجودة المواد المستخدمة.

3 سلع تقتنص 35 بالمئة من واردات الكويت بالنصف الأول

استحوذت 3 سلع أبرزها السيارات على 35.4 بالمائة من إجمالي واردات دولة الكويت خلال النصف الأول من العام الجاري، حسب مسح وفقا لموقع "مباشر" المستند إلى بيانات الإدارة المركزية للإحصاء.

وحسب البيانات، شملت قائمة السلع الأبرز (آلات وأجهزة وأدوات آلية، وسيارات، وجرارات وأجزاؤها، إضافة إلى آلات وأجهزة ومعدات كهربائية وأجزاؤها).

وبلغت قيمة واردات الكويت من السلع الثلاث خلال الستة الأشهر الأولى من 2019 نحو 1.81 مليار دينار (5.9 مليار دولار)، مقارنة بـ1.97 مليار دينار (6.5 مليار دولار) في الفترة المناظرة من العام السابق، بانخفاض سنوي 8.12 بالمائة.

ووزعت واردات الكويت على السلع الثلاث بين 631.55 مليون دينار واردات السيارات التي تمثل 12.4 بالمائة من إجمالي واردات البلاد في النصف الأول، وتبعتها واردات الأجهزة والأدوات الآلية بـ600.57 مليون دينار تشكل 11.8 بالمائة، ثم الأجهزة الكهربائية بـ574.35 مليون دينار، مستحوذة على 11.2 بالمائة.

وخلال شهر يونيو السابق، استقبلت الكويت ورادات من السلع الثلاث بقيمة 271.18 مليون دينار، تشكل 35.11 بالمائة من إجمالي واردات الشه البالغة 772.42 مليون دينار.

وبشكل عام، تراجع حجم الواردات في الستة الأشهر الأولى من العام الجاري بنسبة 3.9 بالمائة إلى 5.11 مليار دينار، مقابل 5.32 مليار دينار في الفترة نفسها من العام السابق.

وانخفضت الصادرات الكويتية في النصف الأول من 2019 بنسبة 1.3 بالمائة عند 10.16 مليار دينار، مقابل 10.30 مليار دينار في النصف المقارن من 2018.